

نحو انطلاقة جديدة

بيان الترشح
لمنصب المدير العام لليونسكو

حمد بن عبد العزيز الكواري



حمد بن عبد العزيز الكوّاري
المستشار في الديوان الأميري

نحو انطلاقة جديدة

بيان الترشح
لمنصب المدير العام لليونسكو

حمد بن عبد العزيز الكواري



توطئة

أتاح لي تكويتي ومسيري المهنية أن أكون في أحيان كثيرة على اتصال بالتنوع الخصب لثقافات العالم. وقد اجتمعت هذه الثقافات نفسها تحت سقف اليونسكو حيث تتعايش التعبيرات الثقافية الأكثر تنوعًا. زاولت تحصيلي الدراسي في جامعات عربية (مصر ولبنان) وغربية (فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) وعملت سفيرًا في أكثر من بلد في أوروبا و الأمريكيتين .

إنني أعتبر نفسي مواطنًا كونيًا، وأعتقد أنّ الفكر الاثنلافي والتوافقي القائم على التفاهم والانسجام هو ما ينبغي أن يحكم جهودنا الرامية إلى منح **انطلاقة جديدة** لليونسكو .

إنّها لفرصة ثمينة أن يتولّى دبلوماسي من بلد عربي إدارة هذه المنظمة للمرة الأولى في تاريخها لأجل تعزيز التعاون متعدّد الأطراف والتذكير بالمصير المشترك للإنسانية ومدّ الجسور بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارات الأخرى للعالم. وسوف يُعزّز ذلك الرسالة الكونية لليونسكو.

إنّها لفرصة ثمينة أن يتولّى دبلوماسي من بلد عربي إدارة هذه المنظمة للمرة الأولى في تاريخها لأجل تعزيز التعاون متعدّد الأطراف

لنخلق الظروف التي تجعل المنظمة تأخذ مداها في المستقبل و تبتّ نفسًا جديدًا في الحوار الضروريّ للأفكار الذي يُعدّ الهواء النقيّ لليونسكو، ولنضمن لها مزيدًا من الأريحية في أدائها اليومي .



اليونسكو عدًا نحو انطلاقة جديدة

تغيّر العالم كثيرًا منذ تأسيس اليونسكو قبل سبعين عامًا. ولعله قد تغيّر بشكل متسارع أكثر منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. قلّص هذا التسارع المُباغت للتاريخ المسافات وضيّق الكوكب، وأضحت الحاجة إلى التنوع الثقافي أمرًا بديهياً شأنه شأن الحماية المشروعة للهويّات .

إنّ الملايين من الشبّان والنساء والمُعَدِّبين في الأرض يفقدون يومًا بعد يوم الأمل بسبب أوضاعهم المزريّة في مجالات مختلفة ممّا يفسّر توسّع رقعة التوتّر والنزاعات الداخليّة والخارجيّة دون انقطاع مخلّفًا أضرارًا مأساويّةً في أغلب الأحيان: هجرات جماعيّة، وانغلاق على الهويّات، وتنامي التعصّب والإرهاب، ممّا جعلنا نواجه أزمة قيّم تُهدّد العالم بأسره .

وهذا ما يدفعنا إلى التسلّح بمُثل اليونسكو وأخلاقها القائمة على المبادئ المشتركة للكرامة الإنسانيّة والعدالة الاجتماعيّة والاحترام المتبادل بين الأمم. وما أشدّ حاجة الإنسانيّة اليوم إلى هذا النظام القيّم وإلى الخبرة المتراكمة طيلة سنوات لهذه المنظّمة. إنّنا نعقد العزم على الإسراع في إعادة إطلاق مبادرات اليونسكو والاستفادة من النجاحات المحقّقة والبدائل التي يقترحها رجال العلم والمفكّرون والباحثون من شتى الآفاق .

لنتصوّر جميعنا هذه **الانطلاقة الجديدة** .

الحروب تتولّد من عقول البشر. ففي عقولهم
يجب أن تُبنى حصون السلام [...] إنّ السّلم
المبنيّ على مجرّد الاتّفاقات الاقتصاديّة
والسياسيّة بين الحكومات لا يقوى على
دفع الشّعوب إلى الالتزام به التزاماً إجماعياً
ثابتاً مُخلصاً [...] وكان من المحتمّ بالتّالي
أن يقوم هذا السّلم على أساس من
التضامن الفكريّ والمعنويّ بين بني البشر



على كوكب الأرض أكثر من سبعة مليارات نسمة؟ ولكن أسئلة اليونسكو اليوم هي: كم من أمي؟ كم من شخص يتلقى تعليمًا جيدًا؟
تواجه اليونسكو مسؤولية تاريخية. ومن واجبنا توسيع نطاق التزامها لصالح التعليم بشكلٍ مكثف، فتلك هي الغاية الأولى من وجودنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى .

وإنني لأشعر بالاعتزاز بالتجربة التي تقودها قطر بالشراكة مع اليونسكو، وقد بدأت تؤتي أكلها. فمن بين 58 مليون طفل منقطع عن التعليم في العالم، سمحت مبادرة قطر واليونسكو «علم طفلاً» حتى نهاية سنة 2015 بتمويل تعليم عشرة ملايين من الأطفال من الجنسين في المناطق الأكثر حرماناً و عزلة .
ويتحتم علينا أن نُطوّر أيضًا عملنا في سبيل تعليم المرأة في العالم بأسره، وألاً نُهمَل المناطق التي تتخبط في الجهل و تتمثل مهد كل أشكال التعصّب وتمنع كل تنمية اقتصادية.

وما تركيزنا على تعليم النساء إلا لدعم مشاركتهنّ في بناء مجتمعات متوازنة تقوم على تنمية شاملة ومستدامة. وسنعمل على إتاحة فرص الدراسة في إفريقيا وآسيا، ومواصلة جهود اليونسكو التي غالبًا ما حازت النجاح في عدد كبير من بلدان أمريكا الجنوبية لمواجهة مشكلة الانقطاع المدرسي وهو ما يدفعنا إلى تطوير الشراكات فيما بين الدول والمؤسسات وأفضل الجامعات في العالم لتمويل الالتحاق بالمدارس لفائدة ملايين الأطفال من الجنسين في المناطق المحرومة ولنشر المعرفة الراقية في كل مكان ممكن وسنسخّر كل الوسائل التكنولوجية المتاحة لمقاومة هذا الانحسار التعليمي الذي يتفشى في المناطق الأكثر فقرًا على وجه البسيطة .



التّعليم
التّعليم أولاً! للجميع!



العلم واليونسكو

في خدمة البشر!



من غير التعليم لا يمكننا أن نشد
الحوار، ومن غير تعليم راقٍ لا يمكننا
بلوغ جودة حياة أفضل لصالح
الأجيال القادمة

لهذا الموضوع موقعٌ أثّر في نفسي، ولا يسعني إلا أن أذكر بأنّ الحضارة
العربيّة قد وهبت الإنسانيّة علماء من الطراز الرفيع في الرياضيات والفلك
والطبّ .

وإنّه لمن الأهميّة الفائقة أن تواصل اليونسكو التفاعل مع أقطاب المعرفة
المعاصرة. فهذا الدماغ المفكّر الجماعيّ الذي نسّميه اليونسكو يحتاج إلى
أهل العلم من الرجال والنساء ليتمكّن من مواصلة رسالته وليهب الجميع
خلاصة التقدّم الفكريّ والعلميّ الإنسانيّ. وتحتاج المجموعة العلميّة
العالميّة بدورها إلى اليونسكو باعتبارها ضميرهم الجمعيّ والكيان الذي يضيف على بحوثهم المستقلّة
بعدها الأخلاقيّ .

سوف نسعى إلى تعزيز المنظّمة بفريق من الخبراء لتشجيع تبادل الخبرات الجامعيّة، ووضع شبكة
، للباحثين والاتصالات قادرة على إنتاج التطبيقات الملموسة والحينيّة في شتى المجالات (إدارة المياه
البحر، المناخ، إلخ..) التي ستحدّد مصير البشر .

كما سنسعى جاهدين من جهة أخرى إلى أن تكون المعارف العلميّة الأكثر تقدّمًا في متناول أكبر عدد
ممكن من البشر، بفضل دعم العلم الأكثر انفتاحًا وشفافيّةً (المنافذ المفتوحة، المصادر المفتوحة،
قاعدة البيانات العلميّة المفتوحة) في كنف احترام حقوق الملكية الفكرية .

ولا مجال لتهميش البلدان النامية بل إنني أعتزم دعم البلدان الإفريقيّة والأمريكيّة الجنوبيّة دون أن نهمل الدول الجزيريّة، ويمكن أن نطلق شراكات ترمي إلى تحقيق التقدّم في مجال التنمية المستدامة والتصدي للكوارث البيئيّة لأنّ ذلك من مصلحة المجموعة الدوليّة بأسرها. تتعدّد الدول الجزيريّة النامية (باربادوس، الرأس الأخضر، كوك، فيجي، مارشال، موريس، بالوس، أرخبيل تشاغوس)، وفيما يتعلّق بالاحتباس الحراريّ تشكل كلّ دولة منها حالةً مخصوصة في مجال التنمية المستدامة بسبب وضعها الهشّ الذي يتطلّب شراكة استثنائيّة .

ولا مجال لتهميش البلدان النامية بل
إنني أعتزم دعم البلدان الإفريقيّة
والأمريكيّة الجنوبيّة دون أن نهمل
الدول الجزيريّة



وإنه لمن الحكمة أن نبذل قصارى جهدنا لتوجيه البحث العلمي نحو الوقاية من الكوارث الطبيعية مثل التسونامي والزلازل الأرضية، والتصدي للآثار الوخيمة للتصنيع (تغيرات مناخية ومشاكل المياه العذبة بالخصوص). وقد حققت اليونسكو سبقًا في هذا المجال بفضل برنامج عملها لإقامة نظام إنذار عالمي مبكر .

وينبغي أن يُسخر العلم والتعليم لخدمة التنمية المستدامة. فقد تبنت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة برنامجًا جديدًا للتنمية المستدامة يركز على 17 هدفًا ذي أولوية من شأنها بناء عالم أفضل. ومن الطبيعي أن تكون اليونسكو شريكة في هذا البرنامج الطموح. وإذا كان هذا البرنامج قد أثار الطريق للكوكب برمته فمن الأساسي أن تسهم اليونسكو بنصيبها المخصوص في هذا المجال وتحقق رسالتها الثقافية بصفة تامة .

أذكر بأن الحضارة العربية قد وهبت
الإنسانية علماء من الطراز الرفيع في
الرياضيات والفلك والطب



يُعتبر التراث العالمي «العلامة» المميّزة لليونسكو. ويفضل التراث العالمي كسب عمل اليونسكو صيغًا وتقديرًا .

وتمثّل بعض مواقع التراث العالمي معالم مقدّسة لتاريخ العالم. ويسمح تسجيلها في قائمة التراث الإنساني لليونسكو من حيث المبدأ بأن تحظى بالصون وتسلّط الأضواء عليها ليعرفها العالم بأسره. وتتجاوز هذه المواقع لامحالة الهوية الوطنيّة والرابطة الدينيّة .

لقد أشار أندريه مالرو في سنة 1960 أنّ إعلان اليونسكو لأجل النوبة جزء من تاريخ الفكر، ليس لأنّه يتعلّق بإنقاذ معابد النوبة فقط، بل لأنّه من خلال هذا الإعلان «طالبت الحضارة العالميّة الأولى» بشكل علني بالفنّ العالمي بوصفه تراثها الذي لا يقبل التجزئة .

أمّا اليوم، فيعرف كلّ امرئ أنّ التراث العالمي معرض أحيانًا إلى الهدم. لذلك فإنّ حماية المواقع والمعالم الأثريّة والمخطوطات والأعمال الفنية التي تشكّل كنز الإنسانيّة ستكون في صميم معركتنا ولن نكتفي اليونسكو بالقيام بما في وسعها لأجل حماية ما ينبغي حمايته فحسب، بل ستتصدّر منظمنا الصّفّ الأوّل لكل الورشات التي تهدف في المستقبل إلى رقمنة المخطوطات وإعادة تشييد المكتبات والمعالم الأثريّة المهدّمة وإحياء هذه المواقع التي تحدّث باسم ذاكرة جميع البشر .

ويقتضي الأمر التزامًا تامًا بحماية التنوّع الطبيعي واللغوي وصون التراث الثقافي المادّي وغير المادّي والمغمور .

وتُعَدّ اليونسكو الحاضنة المناسبة والمشروعة لسنّ القوانين التي تحمي التراث المادّي وغير المادّي للإنسانيّة بكل أشكاله ونُجُوم كل من يعتدي عليه .

التراث كنز ومسؤولية



إنّ الانتقال من «ثقافة المعلومات السريّة» إلى «ثقافة الشفافيّة المطلقة» مازال يحتاج إلى نَفَسٍ شاقٍّ مديد. وأمامنا جهد كبير لمواصلة تطوير المعايير الدوليّة والتشريعات التي من شأنها توسيع قاعدة المشاركة المدنيّة في الحياة العامّة ومسار صنع القرار وترسيخ مبادئ الشفافيّة والحوكمة ومكافحة الفساد، فلا تنمية دون ابتكار وتجديد، ولا ابتكار وتجديد دون تدقّق حرٍّ للمعلومات .

لقد حطّمت الثورة الرقميّة حقّاً الأسوار البالية وفتحت السبيل لبناء حضارة كونيّة مبنية على أسس إنسانيّة جديدة. وسعيّاً للمشاركة في هذا المضمار ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للدفاع عن الحريّات، لأنّ الحرّيّة عماد الإبداع في شتى المجالات .

إنّ انتهاكات الحقّ في التعبير وفي المعلومة والاعتداء على الصحفيّين والمبدعين والفنّانين في مناطق النزاع وفي غير مناطق النزاع تظلّ أمراً دارجاً. وغالباً ما أفلتت هذه الانتهاكات والاعتداءات من العقاب .

لذلك ينبغي أن نفكّر في وسائل تطوير الشراكة مع مؤسّسات تكوين الصحفيّين وتدريبهم ومع وسائل الإعلام المختلفة العموميّة والخاصّة ومع المجتمع المدنيّ المحليّ والدوليّ ومع الخبراء وصنّاع الرأي لتدعيم حرّيّة التعبير والتدقّق الحرّ للمعلومات والأفكار .

فلا تنمية دون ابتكار وتجديد،
ولا ابتكار وتجديد دون تدقّق
حرٍّ للمعلومات

الإعلام

حرية التعبير والتدفق الحرّ للمعلومات



في عالم تسوده العولمة ويتّصف بالترابط، ولكنّه معرّض للتنميط وللتهديدات المتنوّعة والداهمة، يُصبح من الضروريّ أن تكون اليونسكو هي مكان الاحتضان الدائم لحوار الحضارات .

إنّ ابن بطوطة الطنجيّ الذي جاب العالم في القرن الرّابع عشر يرى أنّ السفر يتركك دون صوتٍ أوّل الأمر قبل أن يُحوّلك إلى راوٍ .

هكذا أصبحنا كلُّنا مسافرين، ومع ذلك فلا تكمن مُهمّتنا الذاتية في سرد حكاية العالم، وإنّما في محاولة إضفاء الاعتدال والوضوح في عمليّة تنظيمه. وسيكون التآلف بين الحداثّة والأصالة والإرادة المشتركة في تبادل القيم الكويّبة القاعدة الصلبة لهذا الحوار .

يُحدّونا هاجس إعطاء **انطلاقة جديدة** لحوار الأفكار الذي جعل من اليونسكو إبان تأسيسها مركزًا عالميًّا للحوارات وتبادل الآراء .

وسنقوم في داخل المنظّمة بهيكلة هذه الإمكانيّات للحوارات والتّقاشات، فاليونسكو هي المكان الأمثل لإدارة الحوار بمنأى عن الأفكار المُسبقة والمواضعات والتصلّب السياسيّ وسوء الفهم .

وسندعو التّخب المثقّفة في كلّ أنحاء العالم للالتقاء في مقرّ اليونسكو بباريس مرّتين أو ثلاث مرّات في السنة للتباحث حول موضوعاتٍ تمسّ كرامة الذات الإنسانيّة وتدور في فلك مقاربات متعدّدة المشارب الثقافيّة. وسنشئ شراكات مع المراكز الكبرى للمعرفة ووسائل الإعلام العالميّة .

اليونسكو

المكان المثاليّ لحوار الحضارات



لا يمكن لمؤسسة في حجم اليونسكو أن تقدّم أفضل النتائج دون إدارة رشيدة وشفافية عالية .

ولذلك سيكون مُجدياً تكثيف التنسيق بين مختلف الأقسام الإداريّة وتنفيذ المشاريع بالاعتماد على المقاربة التي تجمع بين مختلف التخصصات وفق الآليات الحديثة لإدارة المشاريع، بما يحقّق ترشيد النفقات والتصرّف الأمثل في الموارد البشريّة والماليّة .

ولسوف نكبّ مع الإدارات المختصّة في اليونسكو على دراسة بنود الموازنات سعياً متّاً لزيادة الموارد واستقطاب التمويلات من شتى المصادر الرسميّة والمدنيّة .

إنّني على قناعة تامّة من أنّ المئات من المؤسسات في العالم لها أهداف تتوافق بالكامل مع الأهداف النبيلة لليونسكو في خدمة الإنسانيّة .

ويكتسي التواصل في هذا المجال أهميّة بالغة .

ويدفعنا أسلوب الحوكمة إلى توسيع دائرة التفاعل والتحرّك الميداني، ولذلك فإنّنا سنسعى إلى فتح التشاور مع المجموعات الجغرافيّة، والقيام بزيارات ميدانيّة دوريّة لمواقع العمل قصد متابعة المشاريع والمبادرات .

لا يمكن لمؤسسة في حجم اليونسكو أن تقدّم أفضل النتائج دون إدارة رشيدة وشفافية عالية



السبيل إلى الإنجاز
الإدارة الرشيدة وتطوير الموارد



سيأتي اليوم الذي يُعلن فيه الجميع : اليونسكو ضرورة لنا !

لا أحد يُنكر الأهداف النبيلة لليونسكو، ولكن لنكن واقعيين: إذا ما طلبنا من هذه المثل أن تلهم أعمالنا فينبغي أن نعرّف بها أولاً وبشكل عميق في كل البلدان ولدى أوسع طيف جماهيري. إذ أنّ بثّ معلومة متوهجة حول المقدرات المتناهية لليونسكو هو مهاد التضامن الضروري لكل تعبئة مالية .

ومن الأهمية القصوى أن تحظى اليونسكو بمعرفة وتقدير الشباب والشركات الكبرى والجمعيات الخيرية والمدنية .

ويمكّننا هذا الوضوح في الرؤية الذي نبّئه في جميع نشاطاتنا من تحقيق تفاعل مكثّف يسمح باستمالة هذه الكيانات وتحفيز المانحين .

ولذلك سنتصوّر عددًا من المشاريع الرئيسية للسنوات القادمة حول المحاور الأساسية للمنظمة (التعليم، العلوم، التراث) على أن توضع تلك المشاريع منذ البداية بِشراكة مع الكيانات الدولية مثل الشركات والجمعيات الخيرية والمدنية وغيرها من المانحين .

ولن ندّخر جهدًا لنوثق الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية وندعم عودة هذا البلد إلى حضن المنظمة .

كلّ البلدان بحاجة إلى اليونسكو، ولكنّ اليونسكو بحاجة أيضًا إلى كلّ البلدان .

ولا يسعنا إلاّ أن نُشيد بما أنجزته المديرية العامة الحالية لليونسكو وبما أنجزه كلّ المدراء العامّين السابقين ونُثمّن مجهودات فرّقهم وكلّ موظفي اليونسكو الذين بنوا المنظمة لبنةً لبنةً وسنةً تلو الأخرى .



حمد بن عبد العزيز الكواري



حمد بن عبد العزيز الكواري دبلوماسي ورجل دولة قطري، ولد في 1 يناير/ كانون الثاني 1948 في الغارية - قطر. يشغل حاليًا منصب مستشار أمير دولة قطر، وكان سبق وشغل منصب وزير الثقافة والفنون والتراث من عام 2008 إلى عام 2016، كما عمل سفيرًا لقطر لدى كل من فرنسا والولايات المتحدة بالإضافة إلى اليونسكو والأمم المتحدة .

حائزٌ على شهادات من جامعات دولية رائدة، مثل جامعة القاهرة - كلية دار العلوم، جامعة القديس يوسف في بيروت، وجامعة ستوني بروك في نيويورك وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال الدبلوماسي كقائم لأعمال دولة قطر في لبنان .

تمّ تعيينه بدايةً سفيرًا لدولة قطر في سوريا ثم في فرنسا، ولاحقًا مندوب دولة قطر لدى الأمم المتحدة، شاغلًا خلال تلك الفترة منصب سفير غير مقيم لدى كل من الأرجنتين، والبرازيل، وكندا. وفي عام 1990، عُيّن سفير دولة قطر لدى الولايات المتحدة وفي الوقت نفسه سفيرًا غير مقيم في كل من المكسيك وفنزويلا .

بعد ذلك، أصبح حمد بن عبد العزيز الكواري المندوب الرسمي لدولة قطر لدى الأمم المتحدة بين عامي 1984 و1990 حيث انتُخب خلالها نائب رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري. وبين العامي 1997 و2014 كان عضوًا في اللجنة الاستشارية لمجلس التعاون الخليجي .

وعلى هذا الأساس يُبني عَزْمُنَا لاستهلالِ الانطلاقَةِ الجديدةِ .

نحي المديرة العامة الحالية لمنظمة اليونيسكو، بالإضافة إلى المدراء العاميين السابقين، إلى فرقهم، وإلى جميع الموظفين في اليونيسكو، الذين ساهموا في تأسيس و تطوير المنظمة التي نشهدها اليوم .

تمّ تعيين الدكتور حمد الكواري وزيراً للإعلام والثقافة في قطر عام 1992، حيث اتخذ إجراءات لصالح حرية الإعلام والصحافة من خلال إنهاء الرقابة المفروضة على الصحف والمطبوعات، وإغلاق وزارة المعلومات في قطر في 1997. وقد شكلت هذه الإجراءات إحدى الأسس التي ساهمت لاحقاً في إنشاء مركز الدوحة لحرية الإعلام في 2007 .

وفي 1 يوليو 2008، عُيّن وزيراً للثقافة والفنون والتراث، وخلال فترة تولّيه هذا المنصب، اختيرت مدينة الدوحة عاصمة الثقافة العربية لعام 2010 كما ترأس المؤتمر السابع عشر لوزراء الثقافة العرب في العام نفسه

في عام 2012، أطلق مبادرة برنامج «السنوات الثقافية» الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات والتبادل الثقافي بين حكومة دولة قطر والدول الشريكة. كما ترأس في العام نفسه الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد .

